بعد صفقة الاسلحة، استخدم الاتحاد السوفياتي عتلات اضافية لتوسيع نفوذه. فقد أيّدت الحكومة السوفياتية موقف مصر من تأميم قناة السويس. وعند وقوع العدوان الثلاثي على مصر، وجّه الاتحاد السوفياتي انذاره الشهير. ووجدت مصر، ثمّ سوريا، ان فوائد المعونة الاقتصادية السوفياتية تتخطّى مساوئها بكثير. وسعى الاتحاد السوفياتي الى تحسين صورته، وتقريبها من القلوب، عبر زيادة تبادل الخبرات في الميادين الانسانية.

خطت العلاقات العربية ـ السوفياتية نحو الستينات بعد ان تجاوزت انقطاعاً في سنتي ١٩٥٩ و١٩٦٠، سببه الموقف السوفياتي من الوحدة المصرية ـ السورية في العام ١٩٥٨، وتحويل الاهتمام السوفياتي الى العراق في ظل حكم عبدالكريم قاسم، وهو تحوّل كشف عن النفعية والتجريبية في السياسة الخارجية السوفياتية. الّا ان علاقات الاتحاد السوفياتي مع الدول العربية تطوّرت بثبات حتى العام ١٩٦٧، دون ان تتأثّر بسقوط نيكيتا خروتشيوف، في العام ١٩٦٤.

كانت هزيمة حزيران (يونيو) ١٩٦٧ نقطة تحوّل في العلاقات السوفياتية ـ العربية. فالجانب العربي شرع بالتشكيك في نوعية التسليح والتدريب السوفياتي؛ وتحوّل هذا التشكيك الى ما يشبه طقس مارسه العرب في كل الحروب اللاحقة، فيما ركّز الجانب السوفياتي على نقطتين، هما: «يمكن تقديم مساعدة عسكرية، شرط الاشراف على استخدامها؛ وأية مساعدة عسكرية ينبغي ان تنطوي على احتمالات تقدّم البحرية السوفياتية في المنطقة»[٣]. وهذا يمثّل خطوة هامّة على طريق التحوّل في السياسة الخارجية السوفياتية تجاه العالم الثالث، من نسخة سوفياتية من مبدأ «الفيتنمة» الى مبدأ التدخّل المباشر في النزاعات الاقليمية الذي وجد أجلى وأكمل صوره في العقد اللاحق، في افغانستان وكمبوديا وأنغولا. وقد توافق هذا التفكير السوفياتي مع رغبة الرئيس عبدالناصر في تزويد مصر بجيش قادر على مواجهة اسرائيل من موقع مناسب. وهكذا ارتفع عدد الخبراء السوفيات في مصر الى ٢٠ الف خبير.

بعد وفاة الرئيس عبدالناصر، أخذ النفوذ السوفياتي في الشرق الاوسط يتراجع بخطى حثيثة. وعلى خلاف التطوّر البطيء، ولكن المتصاعد، للعلاقات السوفياتية ـ المصرية في الحقبة الناصرية، أصبحت العلاقات السوفياتية مع دول المنطقة تصعد الى الذرى بسرعة بالغة، وبشكل مفاجيء لا تبرّره التطوّرات الاجتماعية في البلد المعني، لتهبط، خلال فترة قصيرة، بالسرعة عينها. حدث ذلك في مصر السادات، عندما طرد الخبراء السوفيات بعد ما يزيد قليلاً على السنة من توقيع معاهدة الصداقة المصرية ـ السوفياتية. وتكرّر الامر في الصومال. ولم تفلح معاهدات الصداقة التي عقدت مع العراق وسوريا في ايصال سفينة العلاقات العربية ـ السوفياتية الى مستقر دائم. وأوشك الاتحاد السوفياتي على التوصّل الى الاكتفاء بما يقدّم اليه من «تعابير الودّ» من الحلفاء العرب، مع الاستعداد لدفع أثمان غالية، سياسياً واقتصادياً، في مقابل ذلك.

خلفية نظرية

في مطلع الثمانينات، غدا واضحاً ان السياسة الخارجية السوفياتية في الشرق الاوسط خصوصاً، والعالم الثالث عموماً، تحوّلت الى «قطاع عام» آخر خاسر يستنزف الموارد السوفياتية، دون ان يكون قادراً على الوقوف على قدميه، ناهيك عن التطوّر. وكان هناك اعتراف عام، في الادبيات النظرية السوفياتية، بأن الآمال القديمة، المتصلة بوجود حلفاء أقوياء ونفوذ دائم، والناتجة عن تعزيز دول أحزاب الطليعة الماركسية لم تتحقق[٤]. وعلى الرغم من ذلك، لم يتقدّم الباحثون السوفيات بأي